

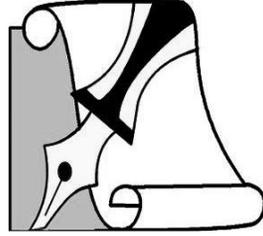


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

برزت في الفترة الأخيرة الطروحات حول إمكانية الاستقالة النيابية من المجلس النيابي في محاولة لكسر المراوحة القاتلة الحاصلة على صعيد تشكيل الحكومة، وكان ذلك يتصاعد مع احتدام الكباش حول التشكيل في محاولة لتهديد كل طرف للآخر.

وبينما كان تيار المستقبل أول من سرب مثل تلك التهديدات في محاولة للضغط على العهد لتشكيل الحكومة كونه الأكثر حاجة لها مع استنزافه المستمر من الأزمة، قابل التيار الوطني الحر ذلك بتهديدات مماثلة ضاهى صداها الدعوات المستقبلية واستمر عليها بينما اختفت تقريبا الدعوات المستقبلية.

حتى اللحظة، لم تشارف كل تلك الدعوات على التنفيذ لكن مطلقها ما زالوا يرفعون عناوينها، والواقع أن ذلك يفسر في السياسة أكثر منه في الدستور، ولو أنه إذا كانت الاستقالات ستحقق الخرق المطلوب عبر انتخابات مبكرة فهذا أمر جيد ولو كان باعث الأمر سياسيا أكثر منه دستوريا.

بعد الجلسة البرلمانية الأخيرة التي ناقشت رسالة رئيس الجمهورية ميشال عون حول أسباب التأخر في تأليف الحكومة، أيقن التيار الحر أن سحب

التكليف بعيد المنال بالاجتهادات الدستورية، خصوصا في ضوء حروب الصلاحيات التي تقفز إلى الواجهة وتتداخل معها حقوق الطوائف.

ولعل أكثر ما يخشاه التيار هو أن يتحقق ما يلوح به البعض من أن رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، يستطيع الاحتفاظ بورقة التكليف حتى اليوم الأخير من العهد، إذا لم يقبل الأخير بما يريد أن يمليه عليه، وإلا يبقى بلا حكومة حتى اليوم الأخير من الولاية الرئاسية، بما ينسف كل الآمال بتعويض ما فات، وتحقيق بعض الإنجازات ليذكرها التاريخ، رغم كل المعوقات والصعوبات.

لذلك، يدرس البعض في التيار الحر فكرة الاستقالة الجماعية من البرلمان كورقة أخيرة لكن كبرى، إذا لم يكن هناك من طريقة أخرى للقفز فوق تكليف الحريري رئاسة الحكومة، خصوصا أن هناك في صفوف العهد من بات مقتنعا أن المساكنة بين الرئيس عون ورئيس التيار جبران باسيل من جهة، والحريري من جهة ثانية، باتت مستحيلة، حتى لو نجحت الوساطات في كسر الجليد في مكان ما، أو تم التوصل إلى توافق قد يكون من الصعب ترجمته إلى تفاهم يمكنه الصمود في وجه الأعاصير الآتية.

لذا بدأت فكرة الاستقالة الجماعية تأخذ منحى جديا في بعض الأوساط العونية وإن كان الحريري قد استهلها، طبعا بعد مزايدات سابقة من قبل

القوات اللبنانية والكتائب، وقد تصبح بمثابة أمر واقع، بعد استنفاد الفرصة الأخيرة التي منحها رئيس مجلس النواب نبيه بري لمبادرته، وإذا ما تبين انضمامها إلى سائر الوساطات التي جربت وأخفقت في إحداث أي خرق، رغم التحفظات الكثيرة عليها، والتي كان باسيل عبر عنها في إطلاقاته الأخيرة، باعتبار أن الانتخابات في هذه المرحلة من شأنها تعقيد الأزمة أكثر مما هي معقدة، كما أن البلاد غير جاهزة لخوض غمارها.

يوشي خطاب التيار الوطني الحر أن استقالة جماعية لنوابه تقود حتما إلى انتخابات نيابية مبكرة، تؤدي تلقائيا إلى سحب التكليف من يد الحريري. لكن هذا السيناريو قد يكون بعيد المنال، وفق ما يؤكد خبراء قانونيون ودستوريون، يجزمون بأن استقالة نواب التيار لن تؤدي سوى إلى خسارتهم مقاعدهم النيابية، من دون أن يصبح البرلمان بحكم المنحل.

للعهد أسبابه الموجبة للاعتقاد بأن الاستقالة الجماعية تنفع، وأولها أن القوات اللبنانية تنتظر منه أن يخطو هذه الخطوة لتسبقه إليها، هي التي تطالب بانتخابات مبكرة منذ أحداث 17 تشرين 2019، وستعتبر استقالة التيار الفرصة الذهبية، بعدما حاولت سابقا أن تقنع تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي باتباع هذا المسار، من دون أن تفلح أو تنجح.

ويتوجس أخصام العهد ويطرحون أسئلة عما تعنيه حماسة التيار الحر، في هذه المرحلة بالذات، للاستقالة من المجلس النيابي، وهم يرونها إضافة إلى أنها تأتي في سياق خطة ترمي إلى تطيير النصاب الميثاقي من المجلس وإسقاطه، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، بحيث يصبح تلقائياً خروج الرئيس سعد الحريري من لعبة التكليف والإتيان بشخصية أخرى، فإنها أيضاً ستؤدي إلى إعادة خلط الأوراق كافة وتدمير الهيكل على رؤوس الجميع وإشاعة فوضى في البلاد تكون مقدمة لهذه الخطة.

وبغض النظر عن هذا الاتهام الغريب، فإن هؤلاء ينقلون عن التيار روايات مفادها أن حجم حصته في المجلس الآتي سيكون متقارباً مع حجم حصته الحالية، أي أنه سيتمتع بمستوى الضغط السياسي إياه. وكذلك، ستكون حصة ثنائي حزب الله وحركة أمل وسائر الحلفاء مضمونة في المجلس. ولذلك، يستحق الأمر مغامرة الاستقالة ورسم خطة تبدأ بفرض انتخابات مبكرة تأتي بمجلس ذي غالبية مضمونة، ولا تنتهي في الانتخابات الرئاسية، إذ سيكون دور هذا المجلس حيويًا عندما تنتهي ولاية الرئيس ميشال عون الدستورية في تشرين الأول 2022.

هذه الفرضية تبدو وكأنها منطقية وخاصة في أوساط القوات اللبنانية وغيرها. ولكن عند التدقيق، يتبين أن خطة إسقاط المجلس النيابي بالضربة الميثاقية القاضية تحمل في طياتها أهدافاً أخرى. فعلى الأرجح، إذا سقط المجلس ميثاقياً وهذا يعني استقالة القوات أيضاً، فلن تكون هناك فرصة

لانتخاب مجلس جديد في المدى القريب، لأن المعوقات التي تعترض العملية الانتخابية كثيرة وكبيرة.

ففي ظل انهيار مالي ونقدي مريع، من أين للدولة أن توفر أكلاف العملية الانتخابية؟ وبأي منطق ستسحب المبالغ أيضا من الاحتياط الإلزامي، أي من ودائع الناس، فيما هي تتمتع عن دعم أدويتهم والخبز والبنزين والاستشفاء والدولار الطالب؟ وماذا عن أولويات الناس التي لا تكثر للانتخابات بل لمعيشتها؟

علما أن الجميع يدرك وحتى قوى التغيير من سياسيين وحراكيين أن أي انتخابات في ظل توازنات القوى القائمة حاليا ستكرس نفوذ المنظومة الحالية، وقد لا تأتي بأكثر من 10 نواب أو 15 من المجتمع المدني وقوى التغيير، وفق أفضل تقديرات العديد من الباحثين.

في أي حال، إذا سقط هذا المجلس ولم ينتخب مجلس جديد، فالانتخابات الرئاسية تكون قد سقطت، لأن الهيئة الناخبة غير موجودة. وحينذاك، سينشأ صراع حاد بين المعنيين حول من هو الشرعي ومن هو غير الشرعي. وسيطالب الجميع بالتمديد لأنفسهم.

على أنه من الزاوية الدستورية السياسية التي تمتزج مع بعضها البعض في بلد كلبنان، هنا يمكن الحديث عن زاويتين، وفقا للخبراء، أولهما دستورية عددية، تشير إلى أن استقالة نواب التيار والقوات معا لا تكفي لحل البرلمان.

أما الثانية، فبدعة لبنانية عنوانها الميثاقية التي لا شك سيفتقدها البرلمان بخسارته نواب الكتلتين المسيحيتين الأكبر، خصوصا ان بعض المناطق ستصبح بلا نواب ممثلين لها، إلا أن ذلك يمكن حلّه بكل بساطة بانتخابات فرعية.

ويرى كثيرون أن فكرة الميثاقية هذه، وإن صحت، لا قوة قانونية فعلية لها، علما ان هناك من يتهم التيار نفسه بضربها في الصميم، عندما سمى حسان دياب رئيسا للحكومة، رغم وقوف المكون السني، باستثناء اللقاء التشاوري، في مواجهته، وهو ما اعتبر التيار أنه ليس ذي قيمة، باعتبار أن الدستور واضح، ونصوصه أكثر من صريحة.

لكن المقاربة التي يقدمها الخبراء الدستوريون والقانونيون، تلفت النظر إلى أن لا نص في الدستور يتعلق باعتبار مجلس النواب منحلا إذا فقد عددا معينا من أعضائه.

قد يفاجيء هذا القول كثيرين خاصة وأن ثمة نص مقابل يتعلق هذه المرة بالحكومة ويعتبرها مستقلة إذا استقال عدد من أعضائها بحسب المادة 69 وذلك إذا فقدت أكثر من ثلث أعضائها، وهو ما يفسر كثرة الحديث والنزاع حول مسألة الثلث المعطل.

والحال أنه على صعيد المجلس النيابي هناك نص في المادة 41 التي تعالج موضوع الشغور في أي مقعد نيابي يفرض إجراء انتخابات فرعية، حسب هؤلاء الذي يشيرون إلى أن عدد المستقلين غير مهم هنا ويجب أن يصار إلى انتخاب الخلف للمستقل في مدة شهرين وهي انتخابات قد تستغرق مقاعد غير محددة وحتى كاملها.

ويلفتون النظر إلى أن المادة 41 جاءت بصيغة الوجوب وليس بصيغة الجواز أو الإمكانية بل هذا واجب دستوري، وأي تأخير يمثل مخالفة دستورية واضحة جدا ولطالما حصلت في السابق.

صحيح أن المجلس بافتقاده النصف زائد واحد من مقاعده يصبح غير قادر على عقد نصاب، لكن هذا الأمر لا يؤدي إلى اعتبار المجلس منحلا بسبب عدم وجود نص لذلك، وهذه ثغرة ليس فقط في الطائف بل في الدستور منذ العام 1926. وهي تنضم إلى غيرها من ثغرات الطائف الذي يبدو أن بعض مواده طبخت على عجل أو أنها سهت عن بال المشرعين.

وفي هذا الموضوع تصبح حتى استقالة الثلث زائد واحد معطلة للمجلس لأن بعض الأمور فيه بحسب الدستور تحتاج إلى أكثرية الثلثين ومثال على ذلك المادة 49 التي تقول بانتخاب رئيس الجمهورية في دورته الأولى بأكثرية ثلثي المجلس، وإذا لم تؤمن لا ينعقد وبالتالي إذا افتقد الثلث زائد واحد تعطل جزء

من عمل المجلس، كما أن تعديل الدستور يتطلب ثلثين وإذا افتقد الثلث زائد واحد تعطل هذا التعديل، وهناك أمثلة أخرى أيضا، كما يقول بارود.

لكن ماذا لو استقال النواب المسيحيون، هل يكمل المجلس عمله في شكل طبيعي؟

الواقع أن المسألة الميثاقية تمثل عرفا لكنه يحضر بقوة ويصل إلى مصاف العرف الدستوري كون موضوع الميثاقية موجود في مقدمة الدستور حيث لا شرعية لأية سلطة تناقض صيغة العيش المشترك، وهذه العبارة هي التي تحمي الميثاقية والتي يتمسك بها البعض للقول إنه إذا فقد المجلس مكونا منه يصبح معه صعبا بالفعل على المجلس أن يجتمع. وهذا ينطبق على الحكومات ومنها على سبيل المثال فترة الاشتباك السياسي مع استقالة الوزراء الشيعة من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة والتي دعت للمرة الأولى إلى كلام جدي عن الميثاقية على مستوى مجلس الوزراء.

والأمر ممكن أن يطرح في مجلس النواب إذا ذهبت البلاد فعلا إلى استقالات بهذا الحجم، وبذلك يصبح على المجلس تعديل مادة وحدة تتعلق بولايته لتقصيرها وإجراء الانتخابات المبكرة. والعامل هنا سيتعلق بحجم المستقلين وهوياتهم وهو سياسي في الدرجة الأولى، فمثلا إذا استقال نواب تكتلي لبنان القوي والجمهورية القوية سيبقى عدد قليل من النواب المسيحيين

في المجلس وسط سؤال حول قدرتهم على التأثير على الحياة العامة والرأي العام.

على أنه من غير المعروف اليوم ما هي مآلات الاستقالة إذا أقدم عليها النواب الموالون للعهد وما إذا كان رئيس الجمهورية ميشال عون لديه أوراقا ليلعبها في وجه رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري.

وبعد أن خاطب رئيس الجمهورية المجلس النيابي في رسالته التي أُرمت الأمور أكثر من قبل، يتوعد من هم في بيئته بأوراق أخرى، لكن لأسف عون ورئيس التيار الحر جبران باسيل، فإن خياراتهما محدودة وهي تتسبّل سياسيا وليس عبر الدستور الذي حد الى درجة كبيرة من صلاحيات رئيس الجمهورية بعد الطائف.

وللمفارقة فإن عون نفسه هو من كان محط استهداف المشرعين في الطائف العام 1989 الذين تلقوا هناك نبأ حل مجلسهم من قبل عون رئيس الحكومة العسكرية حينها، فكان هاجسهم تعطيل قدرة الرئاسة على الفعل وهو ما توصلوا إليه فعلا.

ولعل عون بات يفتقر فعلا إلى ما يمكنه من اكتساب المبادرة في المواجهة القاتلة اليوم. وبعد أن كان رئيس الجمهورية يختار رئيس الحكومة والوزراء

قبل الطائف، باتت الآلية الدستورية المعتمدة تفرض عليه بحسب المادة 53 والفقرة الرابعة، اتفاهه ورئيس الحكومة على هذا الموضوع، وخارج هذا الاتفاق السياسي لا يصدر مرسوم تشكيل الحكومة كونه يحمل توقيع الرئيسين، وبالتالي لا يستطيع احدهما ان يتفرد في التشكيل من دون الآخر، وبالتالي فمحكوم عليهما ان يتفقا ولا مفر من ذلك.

لا يستطيع رئيس الجمهورية فرض تشكيلة ما على رئيس الحكومة، لذا فالتشكيل مشترك في الاتجاهين خاصة وان رئيس الحكومة لا مدة لديه في تقديم التشكيل وهذه ثغرة كبيرة في الطائف قد يكون المشرعون غضوا النظر عنها عمدا.

وفي رسالته إلى المجلس النيابي، حاول رئيس الجمهورية تحريك الجمود عن حسن نية، لكنها لم تؤد إلى تحريك هذا الجمود وتم الرد عليها بالسياسة، وإذا كان المجلس سمى رئيس الحكومة، فإنه اليوم لا يستطيع سحبها.

والخبراء الدستوريون يؤكدون مرارا أنه مهما استعملت وسائل دستورية ففي النهاية التسوية ستكون سياسية، وهم يقرون كون الدستور اللبناني فيه الكثير من الثغرات ولا بد من معالجتها لكن ليس الآن في هذا الظرف.

ولعل الحل كما يراه العهد وبيئته الذين يرفضون حتى اللحظة الحريري، بأن يعتذر الأخير عن تكليف الحكومة، لكنها صلاحية يحتفظ بها وتقع في إطار حريته، وإذا لم يرد ذلك فهو يستطيع الاستمرار في عملية التكليف إلى ما لا نهاية!

ليس فراغ التشكيل الحكومي هو الأول ولن يكون الأخير في أزمة ذات منحى دستوري لكن أساسها سياسي وطائفي مثلما أن حلها سيكون كذلك.

ربما هي معضلة حكم أو أزمة حكام، لكنها ظهرت بالتأكيد بعد اتفاق الطائف الذي كان هاجس صانعيه انتزاع الصلاحيات من رئيس الجمهورية قدر الامكان، مع طغيان طيف العماد ميشال عون حينها على مناهضيه في اجتماعات الطائف في العام 1989 والخشية من وصوله رئيسا للجمهورية ولو بعد حين كما يردد أكثر من مشارك في هذا الاتفاق.

ربما لهذا لم يتنبه النواب المجتمعين في الطائف إلى ثغرات ظهرت كثيرا في المرحلة الأخيرة في لبنان، بعد أن كانت تلك المشاكل مستترة في ظل الحكم السوري للبنان منذ إعلان رئيس الجمهورية الياس الهراوي افتتاح مرحلة الجمهورية الثانية في أيلول من العام 1990 بعد التوصل إلى اتفاق الطائف قبلها في تشرين الثاني من العام 1989.

ومع حلول العماد عون رئيسا في العام 2016، بدا واضحا أنه لن يكتفي بظاهر الصلاحيات وهو الرئيس القوي والشرعي مسيحيا. هو احتفظ بموقف رافض للطائف وكابر لفترة طويلة، لكن لم يكن لديه الخيار سوى بمواجهة هذا الاتفاق من الداخل.

واليوم، يتهم البعض رئيس الجمهورية بتوسل صلاحيات لم ينيطها الطائف به، وليست عملية تأليف الحكومة سوى مثالا صارخا على ذلك، وسط الكثير من الاجتهادات في التفسير التي لا تنفع في الظرف الحالي.

ومهما كانت أسباب مأزق البلاد في عملية التشكيل، تبدو النتيجة واحدة في ظرف يحتاج فيه اللبنانيون إلى حكومة أكثر من أي وقت مضى. ومن دون الغوص في جدل طائفي مع استعار حرب الصلاحيات، يؤكد خبراء دستوريون أن مرسوم تشكيل الحكومة يصدر بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وبالتالي طالما أن هذا الاتفاق، وهو سياسي، غائب، فببساطة لا حكومة. هم يعودون من جديد وكلما استعر النقاش إلى الآلية الدستورية المعتمدة التي تفرض بحسب المادة 53 والفقرة الرابعة، اتفاق رئيسي الجمهورية والحكومة على هذا الموضوع، وخارج هذا الاتفاق السياسي لا يصدر المرسوم كونه يحمل توقيع الرئيسين، وبالتالي لا يستطيع أحدهما

أن يتفرد في التشكيل من دون الآخر، وبالتالي فمحكوم عليهما أن يتفقا ولا مفر من ذلك.

لكن في ظل الظرف الحالي، برز سؤال اثار الجدل كثيرا تمثل في المدى الذي تبلغه صلاحية رئيس الجمهورية في المشاركة في عملية التشكيل؟ وهل على رئيس الجمهورية فقط التوقيع أو الاكتفاء بضرب تشكيلة الرئيس المكلف عبر حجب هذا التوقيع الذي لا تبصر الحكومة النور من دونه؟

والمادة 53 من الدستور التي تتخذ كل يوم المزيد من الجدل، تحدد صلاحيات رئيس الجمهورية وفي الرقم 4 من تلك الصلاحيات نص الدستور على أن يصدر رئيس الجمهورية مرسوم تشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء وبالتالي الإصدار هو مفهوم دقيق جدا وليس شكليا. ويتابع هؤلاء أن رئيس الجمهورية ليس في وضع الصلاحية المقيدة. ففي العلم الدستوري هناك ما يشير إلى تلك الصلاحية التي تفرض على الرئيس التوقيع في حالات معينة، لكن هنا لديه صلاحية دستورية كاملة وهو ليس مقيدا بالتوقيع وفي إمكانه الاختيار بين التوقيع وعدمه.

تؤكد وجهة النظر هذه أن هذا يعيدنا مجددا إلى أن الرجلين محكومين بالاتفاق وهذا يعني أن على رئيس الحكومة المكلف بحث الموضوع مع رئيس الجمهورية والعكس صحيح، فلا يستطيع رئيس الجمهورية فرض

تشكييلة ما على رئيس الحكومة، لذا فالتشكيل مشترك في الاتجاهين خاصة وأن رئيس الحكومة لا مدة لديه في تقديم التشكيل. من هنا فإن المسألة قد تظل عالقة لمدة طويلة، وهناك في العلم الدستوري ما نسميه بالمهلة المعقولة وهي مهلة تخطيناها، ولا عواقب لها حسب الخبراء.

تبدو أوراق الرئيس عون محدودة، وبعد رسالته التي وجهها إلى مجلس النواب وهي خطوة حاول البعض ثنيه عنها من داخل معسكره وبينهم خبراء في القانون، يبدو المجلس نفسه عاجزاً عن التصرف، وإذا كان هو الذي سمى رئيس الحكومة، فإنه اليوم لا يستطيع سحبها. وهناك نظريات دستورية جديدة - قديمة تقول إن رئيس الجمهورية، كما سمى رئيس الحكومة، فهو يستطيع سحب هذا التكليف. وطرح البعض صلاحية رئيس الجمهورية في إطار موازاة الأشكال والصيغ التي يستطيع عبرها سحب مثل هذا التكليف، لكن الغالبية الكبرى من القانونيين يشددون على أن هذا الأمر غير ملحوظ في الدستور ويتطلب نقاشاً طويلاً. وهي لا تؤيد النظريات التي لا سابقة لها وليست نقاشاتها محسومة. وترد بسؤال حول الرسالة من قبل الرئيس عون: ماذا بعد توجيه تلك الرسالة، ماذا سيحدث؟

في كل الأحوال ليس على العهد الذي يراهن على ياس الحريري وانسحابه، سوى الاقتناع بأن الرئيس المكلف قد يختار الاعتذار لكن هذا قرار يعود إليه

وهي صلاحية يحتفظ بها وتقع في اطار حرিতে، لكن الدستور يسمح له في أن يستمر في التكليف إلى ما شاء الله.

والواقع أن كل ذلك يؤكد على الثغرات التي تضمنها اتفاق الطائف، ومهما كانت نية مشرعيه فإن من يكتب الدستور لا يستطيع أن يتخيل ما يمكن أن تؤدي إليه كل الاحتمالات التي قد تحصل بعدها، وهو أمر مؤسف ففي دساتير العالم وفي ديمقراطيات عريقة جدا ليس هناك نصوص وضوابط لكن القوانين تسلك طريقها الى التنفيذ بدقة.

ويبدو من الأسف لكون مؤسسة المجلس الدستوري قد حجت عنها صلاحية تفسير الدستور مع أنه تم نقاشها في الطائف. لكن الموضوع هو فعليا في صلب السياسة أكثر مما هو في النص الدستوري ويتضح أن الانتخابات المبكرة، كما تأليف الحكومة، لا بد أن تمر بطريق واحدة لا غنى عنها، وهي طريق التوافق السياسي، فتماما كما أن لا حكومة إذا لم يتفاهم الأطراف المتخاصمون على برنامجها وتركيبتها، فإن لا انتخابات مبكرة أيضا بقوة الأمر الواقع ومن دون توافق، علما أن ثنائي حزب الله وحركة أمل يقف لها بالمرصاد، وفق ما تؤكد المعطيات والتسريبات المتوافرة ووفقا ما أكده الامين العام للحزب السيد حسن نصر الله نفسه.

ولعل هذا يقودنا إلى أن كل النقاش حول الانتخابات المبكرة مجرد ملهاة ليس إلا، لأن أحدا ليس في وارد الذهاب إليها أو يريد لها في الوقت الحالي، وما طريقة التعاطي مع الانتخابات الفرعية الملزمة قانونيا، وتجاهلها بكل بساطة، سوى الدليل الساطع على ذلك.

أكثر من ذلك، يشير البعض إلى أن النقاش الحقيقي هو حول تأجيل الانتخابات العامة الدورية المقبلة، والتي ينبغي أن يحين موعدها بعد أقل من عام، ما يعني أن الانتخابات المبكرة التي تطرح اليوم ليست سوى مادة ابتزاز يسعى البعض لتوظيفها سياسيا، لتحقيق بعض المكاسب الآنية.